الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي

طالبة دكتوراه : حاجي أسماء الدكتور: بوعزيز ناصر

جامعة قالمة – الجزائر

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث دراسة موضوع الصناعات الغذائية الجزائرية وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا من خلال تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر والعراقيل التي تواجهها والتي تحول دون مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الأمن الغذائي، ثم عرضنا آفاق هذه الصناعة في الجزائر وسبل ترقيتها للوصول الى الأمن الغذائي المأمول.

الكلمات المفتاحية:

الصناعات الغذائية، تنمية اقتصادية، أمن غذائي.

Résumé :

Nous visons à travers cette étude la question des industries alimentaires algériennes et les moyens de les promouvoir pour assurer la sécurité alimentaire, en mettant en lumière la réalité de l'industrie alimentaire en Algérie et les obstacles rencontrés et qui empêchent une contribution efficace au développement économique et la sécurité alimentaire, et offert des perspectives de l'industrie Algérie et moyens d'améliorer l'accès à la sécurité alimentaire espéré.

Mots-clés : l'industrie alimentaire, le développement économique, la sécurité alimentaire

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري تحوّلات جوهرية بفتح المجال للاستثمار الخاص على المستوى المحلي والأجنبي في جميع مجالات الاستثمار والصناعة الغذائية خاصة، في ظل بلوغ فاتورة الاستيراد الغذائية أرقاما قياسية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب الوطني، وانعكاس أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية على مستوى معيشة المواطن البسيط في بقية الدول النامية بدرجات متفاوتة الأمر الذي أصبح يهدد مسار التنمية وأمنها الغذائي والوطني، حيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية لمعظم الدول النامية والعربية ومن بينها الجزائر.

ولهذا فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها المختلفة، تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات؛ وفي ظل المستجدات الإقليمية والعالمية، تصدّرت هذه القضية اهتمامات الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين لأنها تمسّهم بصورة مباشرة. ويعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الحسّاسة التي تواجه الزراعة والصناعة الجزائرية، التي من خلال احداث عملية تنموية بتأسيس أقطاب صناعية قائمة على المميزات الجغرافية والطبيعية وخاصة على المستوى الفلاحي والزراعي يكون لفرع الصناعات الغذائية أفاق مستقبلية واعدة في الجزائر.

على ضوء ما تقدم تبرز معالم الإشكالية التي نصيغها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الصناعات الغذائية، وما هو السبيل لتفعيل دورها في تحقيق الأمن الغذائي؟

في نظرنا هذا ما يمثل أكبر تحدي أمام الجزائر، لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات في ظل المتغيرات المحلية والعالمية الأخيرة. فيجب حاليا معرفة بدقة هيكل نسيج قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر والوقوف على العوائق والتحديات التي تحول دون تطوّره ومساهمته مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني.

في إطار معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة **الفرضيات** التالية والتي يجب إثباتها أو نفيها ضمن نتائج الدراسة.

1- تعد مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني متواضعة.
2- يمكن اعتبار الصناعات الغذائية بديلا استراتيجيا فعّالا للمحروقات اذا أولي عناية كافية.
3- تعاني الصناعات الغذائية في الجزائر من العديد الصعوبات التي تحد من مساهمته في الاقتصاد الوطني.
4- بالنسبة لآفاق هذه الصناعة في الجزائر نعتقد بأن الإجراءات المتخذة للارتقاء بالقطاع غير كافية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، وهو بحاجة لمزيد من الاهتمام والتركيز.

لإعطاء هذا الموضوع حقه قسمت الدراسة الى أربع محاور كما يلي:

المحور الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.

المحور الثاني: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر

المحور الثالث: آفاق الصناعات الغذائية في الجزائر وسبل ترقيتها لتحقيق الأمن الغذائي

المحور الأول: الصناعات الغذائية في الجزائر

عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة الى انشاء شركات وطنية في شعب الحبوب، الحليب، الماء والمشروبات. هذه الشعب الأولى وذات الأهمية القصوى، والتي سرعان ما تبعت بأخرى كالسكر، العجائن، المصبرات، اللحوم وغيرها... الخ.[1] ويعدّ فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر، فهو يساهم بأكثر من 50%من الناتج المحلي الخام الصناعي ويساهم45-50% من القيمة المضافة الصناعية، إضافة الى توفيره لأكثر من 145000 منصب شغل تمثل حوالي 40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي.[2] ومع ذلك تظل مساهمة الفرع في تغطية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 38 مليون مستهلك جزائري جد محدودة. ولعلّ أهم ما يؤكد ذلك هو التزايد المستمر لفاتورة استيراد الغذاء في الجزائر ما جعلها تعد أول دولة على المستوى الإفريقي في استيراد الحليب ومن بين أكبر خمس دول على المستوى العالمي في استيراد القمح.[3]

1- فروع الصناعة الغذائية في الجزائر: ويمكن عرضها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): فروع الصناعة الغذائية في الجزائر

الشعبة	الأنشطة
صناعة اللحوم	انتاج لحوم المجزرة انتاج لحوم الدواجن منتوجات قائمة على اللحوم
صناعة الأسماك	
صناعة الفواكه والخضر	تحضير عصائر الفواكه والخضر تحويل الخضر المعلبة باستثناء الطماطم الطماطم المعلبة تحويل الفواكه المعلبة
صناعة الدهون	تصنيع زيت الزيتون تصنيع زيوت أخرى تصنيع المرغرين
صناعة الحليبيات	تصنيع منتجات الألبان المثلجات
صناعة تحويل الحبوب، النشاء والأعلاف	المطاحن أنشطة أخرى للحبوب تصنيع منتوجات النشاء تصنيع مواد غذائية للحيوانات
تحويل الفرينة والبرغل	مخبزه مخبزه الحلويات والعجائن صناعة البسكويت
صناعات غذائية أخرى	تصنيع السكر صناعة الشوكولاتة والسكاكر تصنيع الشاي والقهوة تصنيع البهارات والتوابل
صناعة المشروبات	صناعة المشروبات الكحولية المقطرة إنتاج الكحول الإيثيلي من المخمرة صناعة النبيذ وانتاج الجعة انتاج المياه المعدنية المشروبات المنعشة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Note de présentation de la nomenclature Algérienne des activités «NAA », Office national des statistiques, p.24-32.

بإمكاننا أن نحصي عدة ألاف من المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر، بأحجام مختلفة وتنشط في فروع وشعب مختلفة. عدة قطاعات تحصي مئات المنتجين لكن تبقى الحصة الأكبر والأهم من الإنتاج تضمنه بضعة مؤسسات كبيرة ومؤسسات متوسطة تحصى بالعشرات، هي حالة شعبة المشروبات التي تحصي ما يقارب 700 مؤسسة ناشطة، وفقط حوالي ثلاثين من بينها هي المهمة.

(بعض الروّاد في مجال المشروبات في السوق الجزائرية:Castel Fruital, ABC pepsi, Hamoud boualem, Ifri هذه الفئة القليلة هي التي تضمن الحصة الأكبر من الإنتاج، والوضعية مماثلة في قطاع تحويل الحبوب ببضعة مطاحن عمومية (الرياض مثلا) وعشرات المطاحن الخاصة وبضعة

منتجين كبار منهم من أصبح يشكل مجموعات في الصناعات الغذائية SIM, Amour Benamour, Metidji, Harbour, Sopi, Moula, La Belle, Sosemi...

- وفي شعبة الحليبيات نحصي 15مؤسسة للمجموعة العمومية Giplait وأكثر من 100مؤسسة خاصة بأحجام ومجالات مختلفة كالزبادي (الياغورت)، المجال الذي تهيمن عليه بعض المؤسساتHodna, tréfle, Soummam40%, Danone25% والوضعية مماثلة في مجال الجبن، الأجبان الذائبة أين السوق مهيمن من طرف بضعة مؤسسات جزائرية Algérie crème, Fitalait, Priplait. مجال الحليبيات يتميز بمؤسسات تحويلية متمكنة في مجال الزبادي والحلويات وبعض الأنواع من الجبن. وتبقى العديد من المصانع تعاني من صعوبات جمّة في التموين الذي يعرقل تطوّرها.

- في شعبة الحبوب تحصي الجزائر مؤسسات عصرية، وفي مستوى المؤسسات الأوروبية وتطمح للتصدير (عجائن، كسكس،...). والى جانب ذلك تعتمد هذه الشعبة على مؤسسات جد حرفية تختص أساسا في منتوجات قاعدية بالنسبة للسوق الداخلي (التي يظل الطلب عليها متعلق بالقدرة الشرائية للمواطن)، مثل مخابز تقليدية، مصانع بسكويت حرفية.

- في قطاع المياه والمشروبات توجد وفرة في المؤسسات حيث أنAPAB*l'أحصت 700 مؤسسة يوفّر الجزء الأكبر من الإنتاج فئة قليلة لا تتجاوز ثلاثين مؤسسة، هي مؤسسات كبيرة، منها ينتج بترخيص Cocacola, Pepsi, Candia.

- المجمدات المنحصرة حاليا في مجمدات المنتوجات القاعدة، لكنها تتنوع وتزيد ثراء بمنتوجات جديدة كالبيتزا quiches, boureks,frites ,nuggets, croquettes, steak hachés,boulettes,

- القطاع الذي يتطلب استثمارات ضخمة هو قطاع الزيوت والعجائن المسيطر عليه من طرف بضعة منتجين كبار مثل cevital عكس انتاج زيت الزيتون (الذي يشهد نموا) هو مقسم بين عدة عشرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة منتجة.

- أما بالنسبة لقطاع السكر تسيطر عليه cevital مع منافس هو مجموعة la belle.

- بالإضافة الى هذه الفروع الكبيرة توجد فروع وشعب أخرى تتطور بسرعة: تعليب الفواكه والخضر خاصة الطماطم المركزة التي طالما اعتمدت على الاستيراد منذ بضعة سنوات، وصناعة المربى.

2- خصائص الصناعات الغذائية في الجزائر:

بالنسبة للنوعية في انتاج الصناعة الغذائية في الجزائر فالمستوى النوعي الذي تقدّمه الفئات الرائدة هو فعليا مطابق للمستويات العالمية. بينما مستوى انتاج صغار المنتجين يبقى متغير الى ضعيف. من جهة أخرى الأسعار المحلية مجزية فالطالبين في السوق الجزائرية أقل تطلبا.[4]

تحضى الصناعة الغذائية في الجزائر بإمكانيات كبيرة وهائلة في بعض الفروع: المطاحن والمشروبات. على العكس من بعض الفروع الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاج وعدد منخفض للمؤسسات، مثل تعلب الأسماك، انتاج المجمدات، المخابز الصناعية، التجفيف انتاج الخميرة.

تبقى بعض الشعب تعتمد كليا على الاستيراد في توفير المواد الأولية وهي حالة صناعة السكر، الزيوت المارغرين والقهوة التي تستورد تقريبا كل المواد الأولية التي تتطلبها، وهي أيضا بنسبة كبيرة حالة قطاع مطاحن القمح اللين (bT) والذي يعتمد أساسا على القمح المستورد. أما شعبة الحليب فان احتياجاتها مغطاة بنسبة 70% باستيراد المسحوق وهي تتطور باستمرار. صناعة العصائر تستعمل مواد مركزة مستوردة (اسبانيا، البرازيل..) صناعة شرائح اللحم المجمّدة تعتمد أساسا على اللحوم المجمدة المستوردة.

- الخاصية الأخيرة لبعض شعب القطاع هي أنه يتعين عليها أحيانا إدارة توزيع منتجاتها بنفسها لأن شبكات التوزيع في الغالب تقليدية أو مفقودة. سلسلة التبريد غير مسيطر عليها سوى في بعض الشعب مثل عند كبار منتجي المنتجات الحليبية الفائقة البرودة والتي تُكوّن شبكتها الخاصة وتقوم بمساعدة تجار الجملة المحليين الذين تتعامل معهم.

- العمل الصناعي في العادة يتولى الجودة الى غاية خروج المنتج من المصنع ولا يتولى التوزيع الذي يعتبر إشكال كبير في إطار نهج الجودة، كما ويسعى كبار المنتجين الى الشهادات ما يسمح لهم بالتعامل مع المجمعات الكبيرة وتمويلها وخاصة الزبائن الأجانب، بالرغم من هذا تبقى التجارة غير الرسمية أي البيع بدون الفواتير تعرقل تطورات القطاع.

3- دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية الجزائرية:

شهد عدد المؤسسات التي تنشط في الصناعات الغذائية لا سيما تلك التابعة للقطاع الخاص تطورا ملحوظا وهو ما جعله قطاع تهيمن عليه المؤسسات الخاصة، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر عن الفترة 2009-2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PME privées	17679	18394	19172	20198	21624	23075	24746

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: Ons, bulletins d'informations statistiques n°18,n°20,n°22,n°26,n°28.

يظهر الجدول التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية في الجزائر طيلة الفترة 2009 الى 2015 حيث انتقل العدد من 17679 سنة 2009 الى 24746 مؤسسة سنة 2015.

-انتهجت الجزائر منذ 15 سنة سياسة خصخصة المؤسسات العمومية وبالرغم من المخططات التي تم وضعها والعصرنة الا أن معظم المؤسسات التي خصخصتها لم تنجح في المنافسة ولا في مواجهة احتياجات السوق الجزائرية. بالأمر رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001، انطلقت السلطات الجزائرية في عمليات خصخصة 942 مؤسسة عمومية من اجمالي 1280 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة صناعة غذائية، تهدف جميع المحاولات الى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية سابقا والتي عانت كثيرا، وهو ما أدى الى خصخصتها. حصة السوق لقطاع الصناعات الغذائية العمومية انتقلت في معدلها من 24 %سنة 1999 الى أقل من 13%سنة 2001، و5% في ديسمبر2015. [5]

مجموعة الرياض *ERIAD اقترحت للخصخصة سنة 2001 في إطار مخطط إعادة هيكلة القطاع العمومي، توسع هذا المخطط ليشمل مجموعات أخرى كـ: *Giplait و*l'Enasucre، *l'ENCG...

في هذه القطاعات أصبحت المؤسسات الخاصة هي المهيمنة بينما العمومية تولّت مهام مثل توريد منتجات بأسعار محدودة يكون الإنتاج فيها غير مربح (حليب مبستر في أكياس LPS، فرينة، دقيق). لم تلعب المؤسسات العمومية دورًا في انتشار التطور التقني والتكنولوجي في الصناعات الغذائية ونمو الإنتاجية ولا في ترويج الجودة، فقط في أشكال الشراكات مع القطاع الخاص، مؤسسات حديثة: (شركات عامة /خاصة: مثل الرياض/ بن عمر. أو cegro/lesafore هي حديثة).

أزمة القطاع العام برزت بسبب سياسة تموين ترتكز على الواردات في المجال الغذائي هذه السياسة التي تفسّر في فترة الاستعمار استمرت بعده، ولهذا كانت الخصخصة حلا أمثلا كون بعض القطاعات تعصرنت، كبرت وأصبحت تنافسية وتطورت في اتجاه المعايير العالمية.

في الحبوب المجموعات الخاصة الكبيرة كـ SIM ,Cevital, Benamour, Harbour تهيمن. في الحليبيات تبقى Giplait تسيطر على (LPS) وقليلا Lucartif، بينما طور الخواص شعبة (الزبادي) الياغورت، الجبن، العجائن، المربحة أكثر.

المحور الثاني: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر:

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدة عراقيل نذكر أهمها:[6]

أولا: قاعدة ديمغرافية غير مضبوطة

تعتبر الديمغرافية متغير مهم بالنسبة للصناعات الغذائية بالنظر الى تأثيرها الواضح على الطلب الاستهلاكي، وبالتالي على الأسواق المفتوحة على المنتوجات الزراعية الغذائية لهذا فهي تستحق دراسة معمّقة فيما يخص تطورها سواء إيقاع ووتيرة النمو أو التغيرات في البنية الداخلية.

وتمثل القاعدة الديمغرافية أحد العوائق التي تقف في وجه الصناعات الغذائية في الجزائر كون عدد السكان الكبير في الدولة يجعل من الصعب توفير مدخلات زراعية كافية وبالجودة المطلوبة للصناعات الغذائية، بعبارة أخرى نقول أن القاعدة الديمغرافية الواسعة في البلد تؤدي الى: انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المخصّص للتصنيع.[7] كما وتؤدي من جهة أخرى الى توجيه اهتمام المؤسسات الناشطة في القطاع نحو الكم دون الكيف فتصبح غير مُحفّزة للتطوير من نشاطها أكثر لكسب رضا الزبون أو للحفاظ على حصتها في السوق، كما أن عدد السكان الكبير يجعل البلد يغرق في التبعية الغذائية أكثر فأكثر للخارج، بسبب تعاظم مستوى الاستيراد الذي وصل الى حدود الافراط في كثير من دول الجنوب نتيجة للزيادة السكانية وتباطء الإنتاجية الزراعية هو الأمر الذي يجعل الاكتفاء أو الأمن الغذاء أمرا بعيد المنال على الحكومة والمتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد.

ومن جهة أخرى فإن العوامل التي تقود النمو في الصناعة الغذائية للبلدان النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة. حيث أن النمو السكاني والعوامل الطبيعية وارتفاع الدخل من المتوقع أن تكون محدّدا لنمو الصناعة الغذائية في الدول النامية. في حين أن ارتفاع الوعي الصحي والحاجة الملحّة للرّاحة والرفاهية والأطعمة ذات الجودة العالية تكون من أهم الدوافع لنمو الصناعة الغذائية في الدول المتقدمة، حيث تقدر مستويات النمو بـ 7% في الدول النامية بعد أزمة 2008 مقابل 2 % في الدول المتقدمة. [8]

ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم للصناعات الغذائية في مواكبة الزيادة في عدد سكان العالم (5.3 بليون سنة 1990 و7.359 مليار نسمة سنة2016[9])، حيث يتوقع تقرير "التوقعات السكانية العالمية 2015" للأمم المتحدة أن يصل عدد سكان الأرض بحلول عام 2050 إلى 9.7 مليار نسمة، و11.2 مليار نسمة بحلول عام 2100، حيث أن معظم الزيادة ستكون في المناطق النامية خاصة أفريقيا.[10] التي تتضاعف بـ 90 مليون نسمة سنويا، وما يبعث على القلق أكثر من ذلك أن نسبة كبيرة من سكان العالم تعاني بالفعل من سوء أو نقص في التغذية ولاسيما في البلدان النامية.[11]ومع توسيع الإنتاج الزراعي اليوم، لاتزال المشكلة الرئيسية تتمثل في توسيع الموارد الغذائية، التي تعمل منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على محاولة إيجاد حلول للأمر. هذا الانفجار الديمغرافي يتطلب نمو الاقتصاديات النامية بـ 85%، وزيادة 70% في انتاج الصناعة الغذائية لتلبية أضافي 2.3 مليار نسمة بحلول 2050.[12]

أما على مستوى أسواق الدول المتقدمة من المتوقع أن تظل راكدة بالإضافة الى توجه المستهلك نحو التجديد والتنويع والجودة العالية لذا تركز المؤسسات في هذه الدول أو الأسواق على تميز المنتجات لزيادة حصتها السوقية.[13]

- وافريقيا التي تشهد نموا ديمغرافيا قويا لا تواجه ضعف تكثيف الإنتاج الغذائي فحسب بل تواجه أيضا اشكالية تنمية ثقافة الصادرات (أو المحاصيل النقدية*) على حساب المحاصيل الغذائية، ولكنها ضرورية للسكان، وهكذا فإن بعض الباحثين مثل فرانسوا راموند François RAMANDE الذي يؤمن من جانبه أن الانفجار الديمغرافي للعالم الثالث هو في حدّ ذاته كارثة ايكولوجية تؤثر على البشرية، وقال أن: "هذا الانفجار السكاني لا يمكن أن يؤدي الّا الى تدمير الغطاء النباتي الذي هو السبب الرئيسي للفيضانات وانجراف التربية والتصحر."[14]

فمشكلة التغذية اليوم ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الكوكب على اطعام أعداد السكان المتزايدة باستمرار، وهذا هو السبب في اختيار بعض المتخصصين مصطلح "سباق" للتعبير على الوضعية بين الديمغرافيا والموارد الغذائية. حيث كان هناك خلال القرن الثامن عشر والقرن العشرون زيادة مقلقة في عدد سكان العالم، ويقول توماس روبرت مالتوى في هذا الصدد في نظريته أن: "عدد السكان ينمو هندسيا في حين أن الموارد تنموا حسابيا". وبعد فترة وجيزة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تجاوز نمو انتاج الأغذية نمو السكان، لأنه على المدى الطويل معدل نمو رأس المال يساوي معدل النمو السكاني، إضافة الى تأثير التقدم التقني في المجال.[15]

أما في الجزائر فقد أجريت منذ الاستقلال 5 إحصاءات عامّة للسكان (RGPH*): 1966، 1977، 1987، 1998، 2008[16] وقراءتهم تبين أن الفترة 1966-1987 شهدت نموا سريعا في عدد السكان، بمعدل تجاوز30%، وهذا يعود الى انخفاض كبير في معدل الوفيات (بفضل تحسّن التغطية الصحية) واتجاه معدل المواليد الى الزيادة. وخلال2014 عرف زيادة طبيعية بـ 840.000نسمة، ما يعُادل معدل نمو 15%، بعد أن كان 2,07%سنة2013 ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية رغم ارتفاع حجم الوفيات، نلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الفترة 2000-2014 حيث انتقل من 449000 سنة 2000 الى 840000 في 2014[17]، ويواصل عدد سكان الجزائر في الزيادة السريعة حيث وصل الى 41.2 مليون نسمة في 2017/01/01، بعد أن كان 40.4 مليون في 2016/01/01.[18]

الجدول رقم (03): تطور عدد سكان الجزائر

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان (بالآلاف)	25022	30416	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963
النموالطبيعي (بالآلاف)	624	449	663	690	731	748	808	795	840	858
معدل النمو %	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15	2.15

Source : **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2015** ; rapport N°740, élaboré par la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi ; ons ; avril 2016.

- مؤشر آخر مهم يشهد هو الاخر ارتفاعا متواصلا هو عدد سكان المناطق الحضرية الذين فاقوا نسبة 40 حتى 51 % من العدد الإجمالي للسكان بين عامي 1970 و1990.

الجدول رقم (04): تطور عدد سكان المناطق الجغرافية في الجزائر خلال 1977-2008

EGPH	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية	العدد الإجمالي للسكان
1977	6686785	10261215	16948000
1987	11444249	11594693	23038942
1998	16966937	12133926	29100863
2008	22471179	11608851	34080030

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الديوان الوطني للإحصاء عن الديمغرافية في الجزائر 1962 -2011.

يظهر الجدول تطور نسبة عدد سكان المناطق الحضرية في الجزائر حسب الإحصاءات العامة التي أجريت والتي تشهد تزايدا مستمرا طيلة فترة الدراسة وهي مرشحة للارتفاع أكثر مستقبلا.

- من المسلم به أن الارتفاع في معدل سكان الحضر يؤدي الى زيادة الطلب الاجتماعي على المنتجات الغذائية المتطورة وذات مستوى معين من الجودة، وهو ما يؤدي الى بدوره الى تعزيز القدرات الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية.

- جدير بالذكر أن تطور الثنائية (عدد السكان-عدد سكان المناطق الحضرية) ضروري لتطور الصناعات الغذائية، فهو يثير عفويا وآليا أثر تدريبي وتحفيزي لتطور هذه الصناعة.

- تطور عدد السكان كمتغير يمكن أن يعتبر في هذه الحالة عامل للتطور مادامت زيادته مرتبطة بزيادة طبيعية في الاستهلاك الغذائي للفرد وخلق إذن سوق للمنتجات الزراعية الغذائية.

- هذا المنظور مرتبط من جهة بتطور القدرات الشرائية للمستهلكين ومن جهة أخرى بالطلب الزائد والتوسع في السوق الداخلي قد تُلتقط من قبل امدادات وعروض خارجية عن الصناعات الغذائية المحلية عن طريق الاستيراد. هذا الأمر يعود الى المنافسة الدولية والى التنظيم العام للأسواق.

- كما أن التدهور الذي عرفته مؤخرا القدرة الشرائية للمواطن الجزائري الذي خلفته الازمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر يعتبر من أهم العوائق أمام تطور الصناعة الغذائية في الجزائر.

ثانيا: قاعدة زراعية ضعيفة

عكس الاعتقاد الواسع الانتشار، لا يمكن اعتبار الجزائر "بلد زراعي" ويكفي أن نذكر للقضاء على هذه "الأسطورة" الظروف المناخية والجغرافية السائدة، وهي كالتالي:[19]

- من 238.174.000 هكتار مساحة اجمالية تحتل الصحراء منها 200.000.000هـ، أي ما يعادل80%.

- الزراعة المروية غير ممارسة كون التساقط أقل من 10مم. تربية الحيوانات تتم بطرق عشوائية وتقتصر على الأغنام، الماعز والإبل.

- منطقة شبه جافة واسعة 20.000.000 هكتار تمتد من شمال الصحراء الى جنوب السهول، هي منطقة السهوب أين معدل التساقط متفاوت جدا، أقل من 350 مم في المتوسط. المحاصيل الزراعية قليلة المردودية وتنحصر في بعض الأنشطة الاقتصادية في القليل من الحبوب بإيرادات ضعيفة وتربية واسعة للأغنام والماعز وجمع الحلفاء.

- أخيرا، 14 الى 15.000.000 هكتار من السلاسل الجبلية في الشمال والأغلبية العظمى من هذه المساحة غير مستغلة في الزراعة بسبب انحدارها الشديد وطبيعتها الصخرية أكثر من 12%.

تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد .تقدر المساحة الزراعية المستعملة SAU* بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعدل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية[20]، و3.6% من المساحة الاجمالية للبلاد[21]. وهي تقع في السهول والوديان الشمالية. اذن فالقدرات الزراعية للجزائر ليست كما يشاع عنها والتساقط قليل وغير منتظم، 70% من شمال البلاد تستقبل 92%

من الأمطار و80% منها متركزة في أحواض وسط وغرب البلاد وتشير التقديرات الى أنه فقط 2مليار هكتار تستفيد من تساقط يفوق الـ 450 مم من المياه في السنة.[22]

تقدر الجهات المسؤولة عن المياه الموارد الكلية المستغلة بـ 13.7 مليار م^3، نحن بعيدون عن 65 مليارم^3 من التساقط السنوي، 47 مليار م^3 (72%) تختفي بالتبخر. 15 مليار استنزفت (23%) من طرف الوديان الى البحر وفقط 3مليار م^3 (أقل من 5%) تستقر على الأرض. هذه العوائق لا تقابلها سياسة رشيدة وعقلانية لتسيير الموارد المائية.[23]

الحصول المستدام على الموارد المائية مصدر قلق كبير لجميع دول حوض المتوسط. التغير المناخي، والنمو العمراني والديمغرافي في المنطقة قد يؤدي الى تفاقم مشكلة شح المياه الذي يؤثر على غالبية دول جنوب المتوسط.[24]

في الجزائر العديد من العوامل تفسر الوضعية الحرجة في هذا المجال:[25]

- التأخر في ضبط العرض على طلب المياه، نسبة نصيب العميل من الموارد المائية 1500م^3 في 1992ولم تتجاوز 750م^3 في 1990 و630م^3 في 1998 و500م^3 اليوم. يفسر هذا التأخر بالنمو السكاني الكبير الذي تشهده الجزائر.
- المشاكل المالية المتعلقة بظروف البلاد.
- انخفاض في تساقط الأمطار خلال 3 عقود وبلغت الذروة خلال 2001-2002.
- التصحر وخطر الجفاف خاصة في غرب البلاد.
- زيادة الطلب على المياه (الذي تضاعف 4 مرات خلال 40 سنة)

والوضع مرشح للتفاقم جرّاء آثار التغير المناخي والتي من المحتمل أن تكون أكثر وضوحا في البحر الأبيض المتوسط كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم.

تقدر الإمكانات الطبيعية للمياه في الجزائر حاليا 18 مليار م^3 سنويا يحتل الري المكانة الأكبر في استهلاكها بـ 62% من الطلب الإجمالي، الطلب على مياه الشرب زاد بشكل ملحوظ منذ 1970 وصل الى 35%، حصة القطاع الصناعي 3%.

منذ بداية سنوات 2000 اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة للخروج من أزمة نقص المياه، بهيكلة سياسة جديدة لإدارة الموارد المائية للبلد تدور حول محورين:

1- تطوير البنية التحتية للمياه: سدود تحويلات، محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

2- الإصلاح المؤسسي لقطاع المياه بهدف توفير إدارة أمثل للموارد.

المساحة المروية لم تزد منذ الاستقلال إلّا بوتيرة 4000 هكتار في السنة، وهي لا تتجاوز اليوم الـ 200 الى 300.000 هكتار (بالكاد 3% من المساحة الزراعية الاجمالية من أجل مساحة مروية 1.5 مليار في الشمال و300.000 هكتار في الصحراء)، هنا أيضا الجزائر تحمل رقما قياسيا لا تحسد عليه كونها البلد من منطقة جنوب المتوسط التي الري فيها أقل تطورا ونموا على مدار الـ 50 سنة الأخيرة. إضافة الى أن الأراضي الزراعية SAU الحالية تتعرض لسلسلة من ظواهر تدهور التربة (التصحر، إزالة الغابات، الرعي المفرط والجائر، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية..).[26]

أخيرا المشاكل المتعلقة بالأراضي زعزعة استقرار الزراعة الجزائرية، أكثر من خمسين سنة بعد الاستقلال شهدت العديد من الإصلاحات الهيكلة التي مست القطاع بدءا بـ:[27]

التسيير الذاتي 1963: شهدت السنوات الأولى من الاستقلال خللا اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، بانخفاض الناتج القومي بحوالي الثلث. وأمام هذا الوضع استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاغرة، دون سابق تدريب أو تكوين، وباشروا في تسييرها. ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل بسن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي الذي يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها. ومرّ القطاع المسير ذاتيا بـ 3 مراحل كل مرحلة كانت محاولة لإصلاح المسار وخلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، وبالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلا. ونظرا لما آلت اليه الزراعة من ركود وتخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 والمؤرخ في1971/11/08.

الثورة الزراعية 1972: ترمي للقضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، ووفقا لميثاقها فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض وهي:

أ /التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد.

ب /التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاح الذي يعيش من خدمة الأرض.

ج /الاستغلال الخاص فهي لا تقضي على الملكية الخاصة بل تقضي على استغلال الإنسان.

السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات: في هذه الفترة باعتبارها مرحلة حكم جديد (وفاة الرئيس هواري بومدين، ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد)انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، بتحليل الوضع الاقتصادي عموما، ففي المجال الزراعي، أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها الذين يفلحونها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلا سنة 1982 البنك الفلاحي لتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض لفلاحين للنهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة؛ وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي. أما من الناحية الواقعية، فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الزراعي، تساعدها على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي، والذي هو أيضا لم يستطع تحقيق التنمية المنشودة. والجدير بالذكر، أن الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروفا اقتصادية صعبة، ساهمت فيها التغيرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط خصوصا، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية. ولتجاوز الوضع، فقد تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية، حيث حدد القانون رقم 19/87 الصادر في ديسمبر1987 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، كما حدد حقوق وواجبات المنتجين[28]. هذا القانون سمح لعمال القطاع السابق للدولة بتنظيم واستغلال زراعي جماعي EAC* واستغلال زراعي فردي EAI*وامتلاك وسائل الإنتاج المتاحة للاستغلال. واستغلال الأراضي لصالحهم (التي تبقى للدولة) وخاصة حرية التصرف في الإنتاج وتوجيهه كما يريدون. لكنها لم تنجح فعلا في تحقيق استقرار فعلي ونهائي للنظام المتدهور، وبالتالي ضمان الحماية للاستثمارات الفلاحية.[29]

أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات: شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الكثير من التحولات الهامة، كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة نظرا لانخفاض الاحتياطات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من الاحتياجات الاستيرادية، بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة الدولية كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني؛ ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللا أمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا. إضافة إلى ما ميز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل. ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوعت أساليب التنفيذ، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.[30] وتتلخص أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة:

- برنامج التكيف الهيكلي (PAS)* :خضعت له الجزائر منذ التوقيع في أفريل 1994 على اتفاق مع الـ FMI وقبولها لأول مرة في تاريخها، لإعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس.[31]

برامج التكيف الهيكلي هي جزء من المنطق الليبرالي، وهو يدعو الى الانضباط الصارم في الميزانية. إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات وتحرير التجارة؛ الإصلاحات الضريبية. وتنفيذ إجراءات التقشف، تقليص دور الحكومة التي يجب أن تساعد للحد من الاختلاس والفساد. وفي المقابل يتم الإقراض بشكل جيد على أقساط بعد استيفاء الشروط المطلوبة.[32]

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) *: هو عبارة عن آلية ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي،

للوصول إلى فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي. وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولّاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، قد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط. [33] وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. ويرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من 3 عقود وتكميلا لمسار الإصلاحات التي بدأ تطبيقها في التسعينات.

لقد أقر المشرّع الجزائري في المادة 07 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 اوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي أن المخططات والبرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية من أدوات التوجيه الفلاحي، وهي في الحقيقة أنشأت لتحقيق مجموعة من الأهداف تعد حافزا لتشجيع الاستثمار الفلاحي والمستثمرين والتي نصّ عليها المنشور الوزاري 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 [34]، ويتمحور الهدف الأساسي لـ PNDA حول تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية.

سياسة التجديد الريفي والفلاحي: شرع في تجسيد برامج التجديد الفلاحي والريفي عام 2008 من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاقتصادي والاجتماعي ويستند هذا البرنامج الجديد نحو تحرير الطاقات والمبادرات وعصرنة جهاز الإنتاج. ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في شهر اوث 2008 حيث وضحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة وإطارها العام.[35] وكما نلاحظ أن هذا البرنامج الجديد ينقسم إلى محورين أساسيين هما: محور التجديد الفلاحي ومحور التجديد الريفي. [36]

وتتمّثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي:[37]

التحسين المستدام للأمن الغذائي؛

التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛

مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية .

وبما أن الاستراتيجية لا توضع على مدى قصير واصلت الدولة الجزائرية مساعيها لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة بعد حلول الأزمة الغذائية العالمية 2008، التي أبرزت عدة نقاط، كانت في حدّ ذاتها أسبابا لانتهاج هذه السياسة:[38]

- هشاشة وتبعية الاقتصاديات الفلاحية والريفية في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو ;
- محدودية المنظومة العالمية لضبط وتسويق المواد الفلاحية الأساسية مثال على ذلك عزوف بعض الدول الآسيوية مع بيع مادة الأرز، رغم انضمامهم للمنظمة العالمية للتجارة، بمعنى أن كل القوانين أصبحت هشة وتؤخذ القرارات حسب مصلحة كل دولة ولذلك أصبح على الجزائر أخذ هذه المعطيات في سياستها;
- نقص في التعاون الدولي ;
- تحطم أنظمة الإنتاج المعيشية الصغيرة في الكثير من البلدان هذا ما دفع جملة من المجموعات الدولية للسعي نحو زيادة الوعي العالمي لهذه الأزمة، وكانت المجموعات تنادي من أجل:

أ- تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية والريفية.

ب- منح الأسبقية للسياسات الفلاحية والريفية ضمن استراتيجيات التنمية وقد كانت إجابة الدولة الجزائرية سنة 2009 من خلال قانون التوجيه الفلاحي الذي صادق عليه البرلمان، والذي أعلن عنه رئيس الجمهورية من خلال خطابه الذي ألقاه في 29 فيفري 2009 ببسكرة حينما اعتبر الاستقلال الوطني مرتبطا بالأمن الغذائي، وهذه بعض المقاطع من الخطاب التي تدل على ذلك:

.."إن التحديات الاستراتيجية التي تستوقفنا في مواصلة المجهود الرامي إلى جعل الفلاحة المحرّك الحقيقي للنمو والرخاء ولأمن البلاد الغذائي، المسألة التي أضحت أكثر فأكثر مسألة أمن وطني في عالم اليوم." .."إن الرهان، هو الحفاظ على الاستقلال الوطني الذي يستلزم ضمان الأمن الغذائي لشعبنا." .."والرهان هو أيضا، التنمية الثابتة المتواصلة، تنمية تكون فيها الفلاحة محرّكا يخدم أجيالنا الفتية، والرّهان بعد ذلك كلّه، هو

أن نبلغ الغاية المرجوة من تلكم المسيرة الطويلة التي قادتنا إلى استرجاع الحرية. واستعادة أرض الأجداد.."، وهذا ما يؤكّد على أن للجزائر استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي .[39]

رفعت الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحديات عديدة، مثّلت في مجملها أهداف هذه السياسة وأبعادها، نذكر منها:[40]

- ترقية التقنيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية ;
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني ;
- تحسين الميزان التجاري الغذائي ;
- حماية وتثمين المنتجات المعيشية ;
- إرساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية وكان لهذه السياسة أبعادا اقتصادية واجتماعية، وإقليمية ;

حيث ظهر البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

انبثق عن هذه السياسة عدة برامج نذكر من أهمها:[41]

•برنامج التجديد الفلاحي: وتنبثق عنه برامج منها:

أ- التكثيف والعصرنة;

ب- تدعيم القدرة الإنتاجية في محيط محفز ومؤمن;

ج- سياسة ضبط للمنتوجات.

- برنامج التجديد الريفي: والذي تضمن ما يلي:
- برنامج دعم التجديد الريفي 2007-2013 والذي يهدف إلى:

أ- عصرنة وإعادة الاعتبار للقرى والقصور;

ب- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي;

ج- حماية وتثمين الموارد الطبيعية (مكافحة التصحر...);

د- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

- برنامج تقوية القدرات: ارتأت الدولة في هذا البرنامج جعل كل السياسات نافذة ميدانيا وذلك برصد كل قدرات الولايات ولقد تم إبراء عقود نجاعة مع كل ولاية في هذا الخصوص، وذلك من خلال القيام بعملية إحصائية عن المحاصيل التي أنتجتها على مدى 10 سنوات الماضية، وبعدها تحدد قدرات كل ولاية على حدى والآليات المتوفرة لدى كل ولاية على أن تجري كل ثلاث أشهر تقييم على مستوى الولايات لتحديد مستويات النجاعة.

ومن خلال التقييمات تبين أن هناك بعض الولايات تجاوزت عقد النجاعة والبعض الآخر لم يصل إلى المستوى المطلوب، والقصد من هذا كله هو ترشيد النفقات وتحقيق المردودية في كل ولاية، نفس الشيء بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم: 05 نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

المؤشرات	العدد المحتمل	سنة 2009		سنة 2010	
		العدد	%	العدد	%
البلديات	1691	858	73	933	80
القرى	1742	4811	68	6151	74
العائلات	600387	052156	40	206229	59
المواطنون المعنيون	6002162	312936	42	2363751	62

المصدر: مراد علة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

هذه الإصلاحات والسياسات الزراعية التي وضعت لتنشيط القطاع جميعها لم تحقّق الأهداف التي سطّرت من أجلها، فاقتران جميع العوامل السابقة الذكر تجعل من الإنتاج العام ضعيف وخاضع في قسم كبير منه للمتغيرات المناخية ما يجعل الأداء والمردودية ضعيفين. خاصة في

الحبوب والتي تعد الجزائر الأقل انتاجا بين جميع دول حوض المتوسط (6.7 قنطار في الهكتار للقمح الصلب و7ق/ه للقمح اللين و7.1 ق/ه للشعير **بين عامي 82 و86**.[42] و14 ق/ه خلال الموسم **2014-2015**، وقدّر معدل المردودية لموسم **2015-2016** بـ16 قنطار في الهكتار الواحد[43].

متوسط وطني يعكس الاداء الضعيف المسجل في المناطق الفقيرة التي تعتمد كليا على الامطار اضافة الى عدم قيام المنتجين بمجهودات كافية فيما يتعلق بالتخصيب وازالة الاعشاب الضارة والسقي. غير أن منتجي الحبوب يتحصلون على مردود مهم يصل الى 65 قنطار/هكتار لاسيما بالنسبة للأراضي المجهزة بأنظمة السقي التكميلي[44].

ما يمكن استخلاصه أن الاصلاحات التي تمت منذ عدة سنوات لم يكن لها الأثر الإيجابي المنتظر.

ثالثا: قاعدة اقتصادية متدهورة

عاش الاقتصاد الجزائر مراحل مختلفة من الاضطرابات الاقتصادية خلال القرن العشرين دفعته الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ما جعل الصناعات الغذائية منذ 1986 تتطور ضمن إطار عام من الأزمات الاقتصادية التي ساهمت كثيرا في عرقلتها. وايقاف نشاطها وديناميكيتها التي انطلقت بها منذ السبعينات.

بضعة مؤشرات اقتصادية كلية يمكن اعتبارها عوائق وقفت في وجه تطور الصناعة الغذائية:

1-سعر البترول: (أيضا سعر الغاز المرتبط به) وأزمة البترول لسنة 1986، انخفاض حاد للسعر من 39.5 دولار للبرميل سنة 1981 الى 14.8 دولار في 1986. بانخفاض قدره 63%. بانهيار السعر ووصوله الى أقل من 13 دولار، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، فالانخفاض بقيمة 1دولار للبرميل يكلف الجزائر خسارة بقيمة 500مليون[45]. ثم في 1989 تعرضت السوق النفطية الى ظروف أدت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب. بعدها مستوى الأسعار انتعش وكشف عن وحشية الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري. انخفاض أسعار النفط بأكثر من 40٪ ينفي أوهام إمكانية الصناعية الجزائرية ويكشف عن هشاشة النظام الاقتصادي.

- وفي وقت مبكر من التسعينات، الجزائر تشارك في حرب أهلية مع الهمجية الإرهابية الأمر الذي ضع الاقتصاد الجزائري في حالة من الفوضى.[46]

وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر الى 17.5 بسبب خفض انتاج دول الاوبيك ودول من غير الاوبيك، فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.[47] ثم أزمة 1998 حيث رغم الانجازات والتحولات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظلّ ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الأسعار سنة1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13دولار للبرميل. انعكس هذا الانخفاض على حصة الجزائر ضمن منظمة الاوبك، إثر سياسة خفض الانتاج لإعادة التوازن للأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط.[48]

وأخيرا الأزمة الأخيرة التي لازال الاقتصاد الجزائري يعيش تداعياتها بانهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر البرميل من 110 دولارا في جوان 2014 إلى أقل من 50 دولارا بحلول منتصف أكتوبر2015، وبلغة النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز% 60.

للأزمة النفطية أثار كثيرة في مجملها سلبية على الاقتصاد الوطني باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد في الاساس على عائدات قطاع المحروقات في تمويل مشاريعه، نذكر منها:

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط، عرف صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الأخيرة تقلبات حادة نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد. خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة، عجز في الحسابات الخارجية.[49]

كما وأوضحت وزارة المالية تراجع الصادرات إلى37.787 مليار دولار سنة2015 مقابل62.886 م$ سنة 2014 (بانخفاض40%)، أما الواردات فتراجعت بدورها لكن بأقل حدة إذ بلغت 51.501 مليار$ سنة 2015 مقابل 58.58 مليار$ سنة 2014 (12%-)، وهكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 73.37 % سنة 2015 مقابل 107.35 % سنة 2014 في السياق ذاته، تقلصت صادرات المحروقات إلى 35.724 م$ دولار مقابل 60.304 م$ (40.%-)، فيما انخفضت الصادرات خارج المحروقات إلى 2.063 م$ سنة 2015 مقابل 2.582 م$ (20.1%)، حالها حال واردات المواد الغذائية التي انخفضت إلى 9.314 م$ سنة 2015 (مقابل 11 م$ في2014)، فيما انخفضت واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.597 م $مقابل 10.344 م$ في 2014[50].

2-الاستدانة الخارجية: التداعيات السلبية على التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى، أخطرها وأكثرها وضوحا تأثيرها المباشر على الاستدانة الخارجية حيث وجدت الجزائر نفسها تغرق شيئا فشيئا في الديون من أجل تغطية النفقات الأساسية لتلبية الاحتياجات المختلفة: الحاجة الى استيراد التجهيزات، المواد الأولية والنصف مصنعة، الحاجة الغير قابلة للضغط لاستيراد السلع الغذائية وتسديد خدمة الديون الخارجية. ما دعم الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وتحرير التجارة الخارجية، والأسعار الحرة، وإعادة جدولة الديون الخارجية.[51]

(الوحدة $ 10^6) **جدول رقم (06):** تطور الديون الخارجية للجزائر (1970-2016)

السنوات	1970	1973	1980	1982	1983	1984	1987	1989
الدين الإجمالي	0.95	2.99	17.86	15.77	15.12	14.98	24.41	27.09
أصل الدين	0.04	0.23	2.84	2.95	3.32	3.61	3.83	5.11
الفوائد على الديون	0.01	0.07	1.44	1.43	1.27	1.38	1.58	1.89
السنوات	1990	1991	1994	1995	1998	2000	2002	2004
الدين الإجمالي	27.9	28.22	30.17	32.6	30.68	25.26	22.64	21.82
أصل الدين	6.73	7.22	7.19	7.18	3.14	2.81	2.92	4.71
الفوائد على الديون	2.16	2.29	1.84	2.17	1.99	1.66	1.23	1.03
السنوات	2005	2007	*2009	2010*	2011*	2012*	2013*	**2016
الدين الإجمالي	17.19	4.5	5.68	5.53[1]	4.41[1]	3.69[1]	3.39	3.7
أصل الدين	5.06	12.79	-	-	-	-	-	-
الفوائد على الديون	0.92	0.63	-	-	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على كل من:

- عزازي فريدة، **نمذجة المديونية الخارجية للجزائر -دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2006**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص.198.
- *بنك الجزائر
- **الموسوعة الحرة ويكيبيديا

نلاحظ تسارع في الديون منذ1982 ما يدل على عدم القدرة على تحريك الأنشطة في الاقتصاد دون مساعدة خارجية. تفاقم الوضع أكثر1991-1992 والأرقام الرسمية حول مؤشرات عدم التوازن الاقتصادي الخارجي (فيفري 1994) تصرّح أن تكلفة خدمة الدين تجاوز قيمة الصادرات الاجمالية.

3-هذا الأمر كان كفيل بتقييد شديد لقدرات الاستيراد وبالتالي الضغط على مستوى غنى المنتجات الوطنية. أغلبية الصناعات تشتغل بأقل من 50% من قدراتها التشغيلية، ما خلّف نمو منعدم وحتى سلبي للـ PIB كما في 1990 و1991 أين حققت نسبة نمو على التوالي2.2%- و0.3%- رغم أنه كان من المتوقع تحقيق: 1.1% و1.5% لنفس السنوات.

4-مستوى الإنتاج الصناعي نهاية 1991 أقل ممّا حقّق سنة 1984 رغم أن الاحتياجات زادت بـ20% بسبب النمو الديمغرافي. الناتج الوطني للفرد الذي يعتبر مؤشر أساسي لمستوى التطور الاقتصادي، انخفض بـ 40%بين عامي 1985 و1991.[52] والذي بلغ سنة 2015 الـ 4154,1 دولار بانخفاض قدّر بـ 1.061% عن 2014. وفي تسجيل لقيم الناتج الوطني للفرد منذ 1980 حتى 2015، بلغ متوسط هذه التسجيلات: US2,835 $. سنة 2012 هي أعلى سنة بالنسبة لمؤشر: الناتج المحلي الإجمالي للفرد بـ 5583,6 $ بينما 1995 هي أدنى سنة بـ 1444.9$.[53]

5-توقعات خلق مناصب الشغل انكمشت، بينما في كل سنة يصل الى سوق العمل عدد أكبر وأكبر من الشباب يبحثون عن عملهم الأول.. تم تسجيل تخفيض ملحوظ في وتيرة خلق مناصب الشغل، فبينما تراجعت البطالة بصفة معتبرة خلال مرحلة السبعينيات بانخفاض نسبتها من 33 %سنة 1967 إلى 5.16 %عام 1985، إلّا انها سرعان ما بدأت تعرف ارتفاعا بداية من العام 1987 إلى مستوى 17 % وفي عام 1989 بـ 19%، وقدّر أن من بين 100 طالب عمل (باحث عن وظيفة، ثلثهم يبحثون عن أول عمل لهم) فقط 31 منهم من يتحصل على وظيفة.[54] وبدأت البطالة تتضاعف ابتداء من 1993 حيث بلغت 27% سنة 1994 و29.29% سنة 1999. وعادت معدلاتها إلى الانخفاض بداية من 2000 أين بلغت معدلات البطالة على التوالي: 28.71%، 27.30%، 23.7% و17 % خلال الأعوام 2000، 2001، 2003، 2004 من السكان النشطين[55]. ثم تقلصت من 11.2% في سبتمبر 2015 الى 9.9% في سبتمبر 2016.[56]

6-من التأثير المشترك لمستوى الإنتاج الضعيف وانخفاض قيمة العملة: عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا منذ1988 واستقر في 1992 بين30 و40% مقابل 7.5% في 1987.أُخفي لمدة طويلة بممارسة الأسعار المدعمة.

هذا الارتفاع الذي ترافق مع مشاكل التوظيف والنمو الضعيف للأجور، كان مؤشر ودافع قوي لتدهور القوة الشرائية للعائلات وساء الوضع أكثر كون أن أهم المشغلين وأرباب العمل في البلاد (مؤسسات حكومية وادارات عامة) لا تجد من خيار أمامها سوى حل مشكل العمالة الزائدة.[57]

رابعا: منافسة أجنبية قوية

عائق أخير يقف في وجه الصناعات الغذائية الجزائرية هو المنافسة الأجنبية القوية المفروضة عليها مع شركات عالمية كبيرة. فالاعتماد على الصادرات أصبح المصدر الأول لتموين الأسواق المحلية بالمنتجات الغذائية، ما جعل التبعية الغذائية من أكبر مشاكل الاقتصاد الجزائري.
معدل تغطية الاستهلاك بالصادرات مرتفع جدا يدور حول 80% منها 20% مخصص للواردات الغذائية والمكونة أساسا من المواد الواسعة الاستهلاك: القمح ومشتقاته، السكر، الحليب، الزيت، القهوة .. هذا ويعتبر احتكار الانتاج والتوزيع لهذا النوع من المنتجات على السلم العالمي هدف الشركات متعددة الجنسيات.
تكتل احتكار عالمي يتكون من مئات المجموعات تراقب سوق منتجات الحجم اليوم وبطريقة ما عزلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما جعل العقبات أمام الدخول الى هذا التكتل تزداد يوما بعد يوم. في المقابل أهم مؤسسات الصناعة الغذائية الجزائرية لا تمتلك الإمكانيات الكبيرة للمحافظة على حصصها في السوق وحتى الآن هي محمية بتدخل الدولة، خاصة لحماية استمرار حياتها بين النسيج الصناعي، والتي من بينه الشركات المتعددة الجنسيات التي تستمر في اختراق السوق الجزائرية عن طريق التبادلات التي تختارها لمستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر.
يظهر جليا ان المنافسة الأجنبية تمثل أحد أهم العقبات أمام تطور الصناعات الغذائية الجزائرية.[58]

قاعدة ديمغرافية تشهد نموا هائلا، انتاج زراعي وفلاحي ضعيف، وضعية اقتصادية عامة متدهورة، منافسة دولية لا مفرّ منها. عوامل عديدة لها تأثير سلبي على تطور قطاع الصناعات الغذائية الذي يظهر في وضعية ضعف.

المحور الثالث: آفاق الصناعات الغذائية وسبل ترقيتها في سبيل الوصول للأمن الغذائي

أصبح قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر أهم قطاع بعد المحروقات مساهمة في الناتج الداخلي الخام، ومن حيث خلق مناصب الشغل في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية الغذائية أو في مجال التوزيع بالجملة والتجزئة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد دخول فاعلين في المجال من القطاعين العمومي والخاص بفضل صدور النصوص الجديدة في المجال الزراعي.

قطاع الصناعات الغذائية الذي يمثل ثاني نشاط صناعي بالجزائر، يشغل 140 ألف عاملا بـ 17 ألف مؤسسة، 95 ٪ منها مسيرة من طرف القطاع الخاص، وهي تمثل نسبة 40 ٪ من رقم أعمال القطاع الصناعي. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات بدأت تعرف تطورا واستجابة للسوق الوطنية، فإن 75 ٪ من حاجياتها المتمثلة في المواد الأولية والعتاد الصناعي لا زالت تعتمد على الاستيراد، حيث تقارب فاتورة استيراد القطاع 7.7 مليار دولار سنويا[59] .
ولا يزال قطاع الصناعات الغذائية بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة للاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا، إذ تؤكد الأرقام أن 45 ٪ من نفقات العائلات تخصّص للتغذية.[60]

1- آفاق الصناعات الغذائية:

إن قيام التصنيع الغذائي في الجزائر، وتشجيع الدولة لقيام مؤسسات متوسطة لهذا الفرع من خلال الاستراتيجية التنموية التي تتبناها على أساس التوجه الجديد للاقتصاد، لم تكن مشروطة بتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية فمساهمة الخامات الزراعية المحلية ما زالت ضئيلة جدا بالكمية والنوعية، وهذا له أثره على فرع الصناعات الغذائية.

إن البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل للدولة، ما لم يتم تحقيقه فإنه يكون من الصعوبة بمكان تطوير فرع الصناعات الغذائية فيستوجب معالجة مشكلة الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، بوضع آلية مستقبلية للتعاون قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها الفرع من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الزخم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.[61]

إن أفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية، وإحداث مناصب شغل جديدة، والمساهمة في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، أضف إلى ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي تعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد الغذائية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد. فالانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر، وخصوصية النشاط الزراعي، يفرض إدراك حقيقة أساسية وهي آليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل وحدها محرك لاقتصاد الزراعي يجب أن تضع الدولة سلسلة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم، إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية حتى لا يحدث تذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى، وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية.[62]

يترتب على الجزائر للتأقلم مع المتغيرات الدولية مجموعة من الالتزامات والخطوات التي يجب أن تمس منظومتها التشريعية والقانونية، كذا ضبط سياستها الصناعية والتجارية مع الوضع الجديد، بما يضمن لها تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية، وخاصة وفق مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، باعتبارها الضابط للتجارة الدولية بتهيئة البيئة التجارية العالمية الجديدة من جهة، وتقليل من الآثار السلبية المحتملة من جهة ثانية. في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة التي تتميز بشدة الانفتاح، والتي تتجلى في زوال الحواجز التقليدية (الجمركية وغير الجمركية) والتركيز على الحواجز الفنية المتعلقة بمعايير الجودة، والمواصفات القياسية العالمية للسلعة، وانحسار سياسات الحماية الحكومية للصناعات المحلية، وتحول المنافسة من بين الدول إلى منافسة بين الشركات، ما يلزم على الدول والشركات تغيير استراتيجياتها الصناعية، لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات الظروف الاقتصادية الراهنة في ظل العولمة.

من أهم أهداف السياسة الاقتصادية والمؤسسات والشركات العالمية، هو تحقيق التنافسية، وزيادة الإنتاج والصادرات، لتتمكن من توفير منتجات وخدمات أكثر كفاءة من نفس المنتجات لمنافسين آخرين في الأسواق الدولية، ويتحقق هذا من خلال رفع إنتاجية الموارد المتاحة المادية منها والبشرية.

2- تأهيل مؤسسات الصناعة الغذائية:

ونظرا للأهمية الاقتصادية لفرع الصناعات الغذائية فقد عملت الدولة من خلال برنامج التأهيل على إعطاءه الأولوية، من خلال البرنامج الذي انطلق في 2002حيث تم دراسة 293طلب لمؤسسات عامة وخاصة رفض منها 83 ملف لعدم تناسبها والشروط المطلوبة من طرف وزارة الصناعة، ومن بين الملفات الـ 191 المقبولة كانت لمؤسسات الصناعات الغذائية القسط الأكبر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل

الفروع	عدد المؤسسات
الصناعات الغذائية	54
الميكانيك	34
البناء	32
الصناعات الكيماوية والصيدلانية والأوراق	20
البلاستيك	15
الكهرباء والالكترونيات	15
وحدات الدعم الصناعي	13
الجلود والقماش	09
المجموع	191

المصدر: بوزيدي حافظ أمين، **استخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص الأساليب الكمية للتسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص.44.

3- سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

إن فرع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلا تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعتها ستدخلان دون استراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بحكم قدرته وفعاليته قد يكبح فرص الصناعات الغذائية بصفة عامة وتحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة، ولتجنب هذا السيناريو تحاول السلطات الجزائرية رسم عدة استراتيجيات في القطاعين الزراعي، والصناعي المتمثل في فرع الصناعات الغذائية:

أ-الاستراتيجية الزراعية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: حسب تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية خلال يوم برلماني في مارس2010، يؤكد على التفطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي في ظل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر، حيث وصلت فاتورة الاستهلاك إلى 26.13 مليار دولار سنة 2009 من المواد غذائية، منها 20.73 م$ منتوج وطني و5.4 مليار من الاستيراد، علما أن فاتورة الاستيراد تراجعت عمّا كانت عليه في 2008 المقدرة بـ 8 م$، ووصلت فاتورة الحبوب والحليب إلى 3.2 مليار دولار. ومن هنا يجب ترقية أساليب صناعة مادتي الحبوب والحليب لتخفيض فاتورة الاستيراد. مع حلول الأزمة العالمية 2008، وجب الوقوف على الجانب التطبيقي الميداني الذي نادت به المجموعات الدولية والذي يتمثل في:[63]

- تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية والريفية؛
- منح الأسبقية لسياسات الفلاحية والريفية ضمن استراتيجيات التنمية.

أمّا في الجزائر فإن أهم السبل الطامحة إلى تحقيق الأمن الغذائي تمثلت في قانون التوجيه الفلاحي 2009، من خلال خطاب رئيس الجمهورية في 29 نوفمبر 2009 ببسكرة، حين اعتبر أن الاستقلال الوطني مرتبط بالأمن الغذائي.

ب- استراتيجية الصناعات الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي: تزداد أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الانساني، حيث أصبح انتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول التي حوّلت بعض السلع الغذائية مثل القمح والأرز الى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح لخدمة مصالحها الخاصة، وتكمن الخطورة أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الانتاج الزراعي والغذائي، فتستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت، ويؤكد ذلك قول الرئيس الأمريكي السابق "فورد" الذي صرح بأن الترسانة الأمريكية تضم سلاحا سياسيا ذا فعالية خاصة إنه **الغذاء**[64].

يشكل قطاع الصناعة الغذائية القاطرة الأمامية للنهوض بأي اقتصاد كما هو معمول به في عدد من الدول المجاورة كتونس والدول الأوروبية كإيطاليا والبرتغال، ورغم أن هذا القطاع في بلادنا يمثل 80% من مجموع يبلغ 455 ألف شركة متوسطة وصغيرة، الا أنه يعرف تشتتا وعدم الاهتمام به، ولتجاوز هذه الحالة تهدف الحكومة إلى رفع عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ليصل إلى 600 ألف مؤسسة، تشكل الصناعات الغذائية الجزء الأكبر منها، ومن أجل بلوغ هذا الهدف لجأت إلى تخصيص مبلغ 600 مليون دولار لتمويل وتأهيل وتطوير هذا القطاع، كما قررت تخفيض نسب فوائد البنوك عن كل القروض المقدمة لفائدة الراغبين الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، وهو قرار تم اتخاذه من أجل التحرّر من التبعية إلى الخارج في مجال المواد الاستهلاكية، ومن خلال هذا القرار تهدف الحكومة إلى تخفيض فاتورة استيراد هذا النوع من المواد الذي كلّف الحكومة صرف ما قيمته 2 مليار دولار سنة 2009 وتمثلت هذه المواد في بعض المنتوجات مثل مصبرات الطماطم والبسكويت والزيوت وبعض المواد البحرية كمصبرات السردين والتونة وبعض الأجبان والحلويات المختلفة والعصائر.[65]

وفي سياق اعطاء الجزائر أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به، تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق:[66]

- ✓ الإطار القانوني والتنظيمي: من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة، ووضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية:

-أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا؛

-يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة؛

-وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل بنسبة تصل بين 60-70%؛

-تقوم الدولة بوساطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية، وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت في 2003 إلى 6.5 %، أما فترة التسديد فتمتد إلى 7سنوات؛

-بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية، فإن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها إلى 5% على المواد نصف مصنعة، 30% على المصنعة. وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

- ✓ الإطار المؤسساتي: تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال ثمانية وزارات (الفلاحة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات)، يليها العديد من المؤسسات والمخابر...الخ.
- ✓ الإطار التقني: انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير، ومن هنا فهناك إرادة جادة من طرف الدولة لخوصصة المؤسسات العامة ممّا جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين. كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات، كما أن هناك آفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.
- ✓ تمويل الدولة لفرع الصناعات الغذائية: إن خوصصة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف بـ 4 مرات على مدى الست سنوات الأخيرة، فانتقل من 872 مليار دينار في 2007 إلى 3022 مليار في 2012، بتكلفة كلية لحجم الاستثمارات بلغت 13.798 مليار ما يعادل 200 مليار دولار، وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمثل المحلية 83% وتمثل الصناعات الغذائية نسبة معتبرة منها. في الأخير يعتبر قطاع الزراعة والصناعات الغذائية مصنفا كأولوية استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن حجم الاستثمارات فيه بلغ 400 مليار دينار سمح بتوسيع وزيادة المساحات المزروعة، وإعادة الاعتبار لتهيئة المستثمرات الزراعية، تطوير زراعة الأشجار، أدت هذه الاستراتيجية إلى تجاوز النفقات العامة للدولة من تجهيز وتسيير خلال الفترة 2000-2010 تكلفة 300 مليار دولار.

الخاتمة:

من خلال دراسة واقع الصناعات الغذائية في الجزائر نجد أن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في هذا الفرع في تطور مستمر، وخاصة في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهمية هذا الفرع نظرا لحجم السوق الجزائري، غير أن هذه المؤسسات تتميز بالتبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية رغم أن الجزائر لها من الإمكانيات الفلاحية ما يسد حاجة هذه المصانع من المواد الأولية وذلك نتيجة عدم وجود استراتيجية لتوجيه الإنتاج الفلاحي، فالصناعة الغذائية الجزائرية تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم والمستقر للمستهلك الجزائري، وإنها بحاجة ماسة إلى اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية حتى يضمن لها النمو الايجابي والمستدام، ويستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها الإنتاجية والارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية وفكّ ارتباطها بالأسواق الدولية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي، لا سيما وان مسالة الأمن الغذائي في الجزائر أصبحت تطرح بشدة على المدى المتوسط والطويل، فهي تحتاج إلى استقرار وانتظام التموين وتقليص المخاطر الناتجة عن تغير الأسعار وعدم استقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية.

وهو ما يثبت صحة الفرضيات المصاغة سابقا.

الهوامش:

[1] E. Chérif, **Le marché des industries alimentaires en Algérie**, le magasine Agroline, n°97, novembre/ décembre 2015, p.4.

[2] ذهبية لطرش، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15-2015، ص.195.

[3] نفس المرجع السابق ص.195.

* L'APAB : Association des Producteurs Algériens de Boissons.

[4] E. Chérif, **op cit**, p.7.

[5] **Ibid,** p.7.

* ERIAD : Entreprise régionale de l'industrie alimentaire et dérivés.

* Giplait : Groupe interprofessionnel du lait

* L'Enasucre : Entreprise national du sucre-raffinage de sucre

* L'ENCG : Entreprise national des corps gras

[6] Mourad Boukella, L**es industries agro-alimentaires en Algérie ; politiques, structures et performances depuis l'indépendance,** Montpellier : CIHEAM ; centre international des haute études agronomique méditerranéennes, Cahiers Options Méditerranéennes ; n. 19, 1996, p.7-9.

[7] شيماء سراج الدين أنور عمارة، **دور التجمعات الزراعية الصناعية في تحقيق التنافسية للصادرات الغذائية**، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص.97. غير منشورة.

[8] Fabrice Hatem**, Les investissements internationaux dans les IAA en Europe (2005),** notes études AFII, janvier 2006, communications au comité d'orientation stratégique des industries agroalimentaires, 30 novembre 2005 et 25 septembre 2006.

[9] كريم أحمد، **كم عدد سكان العالم**، من موقع موضوع: http://mawdoo3.com/ ، تاريخ النشر 2016/12/20، تاريخ الاطلاع 2017/12/09.

[10] **الأمم المتحدة: عدد سكان العالم يرتفع إلى 8.5 مليار نسمة بحلول عام 2030**، من موقع هيئة الأمم المتحدة، تاريخ الاطلاع 2017/12/09. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/07/الأمم-المتحدة-عدد-سكان-العالم-يرتفع-إل/

[11] Fabrice Hatem, **op cit.**

[12] **Ibid.**

[13] بولطيف بلال، **استراتيجيات التسويق الدولي كمدخل لرفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بيفا للصناعة الغذائية وصناعة البسكويت التركية في السوق الجزائري**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص .304.

* المحصول النقدي في الزراعة هو المحصول الذي يزرع من أجل الربح، ويستخدم المصطلح لتمييزها عن الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المنتج أو عائلته في حد ذاتها. من المحاصيل النقدية الأرز والقمح والزيتون والقطن...

[14] MUKAMBA KYALONDAWA Mardochée, **PRODUCTION ET CONSOMMATION LOCALE DES PRODUITS AGROALIMENTAIRES FACE A LA MONDIALISATION : « Cas des produits agroalimentaires vendus dans les supermarchés et alimentations de Goma »,** Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme en Sciences Economiques, Option : Gestion financière, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION, UNIVERSITE DE GOMA, Congo, 2007-2008, p.13.

[15] F. TEULON, **Croissance, crises et développement**, PUF, Paris, France, 2006, p.114.

* Recensement Général de la Population et de l'Habitat.

[16] الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz، تاريخ الاطلاع 2017/06/06.

[17] تقرير الديوان الوطني للإحصاء عن الديمغرافية في الجزائر 2014.

[18] **DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2015** ; rapport N°740, élaboré par la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi ; ons ; avril 2016.

[19] Mourad Boukella, **op cit.**

[*] SAU : Surface Agricole Utile.

[20] الزراعة في الجزائر، من موقع http://www.algeria.cropscience.bayer.com/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx تاريخ الاطلاع 2017/06/10.

[21] Agriculture en Algérie, l'encyclopédie libre Wikipédia, https://fr.wikipedia.org/wiki/Agriculture_en_Alg%C3%A9rie, date d'accés 10/06/2017.

[22] Mourad Boukella, **op cit.**

[23] **Ibid.**

[24] **Ibid.**

[25] Morgan Mozaz et Alexis Ghosn, **Etat des lieux du secteur de l'eau en Algérie**, IPEMED Institue de Prospective Economique du monde Méditerranéen, Octobre 2013, p.2.

[26] Mourad Boukella, Op Cit, p.7.

[27] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص.92-69. بتصرف.

[28] **نفس المرجع السابق.**

[*] EAC : Exploitations Agricoles Collectives.

[*] EAI : Exploitations Agricoles Individuelles.

[29] Mourad Boukella, Op Cit, p.7.

[30] فوزية غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 104-105. بتصرف.

[*] PAS : Plan d'ajustement Structurel.

[31] Ahmed BOUYAKOUB, **L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel**, revue confluence méditerranée, N° 21, Printemps 1997, p.77.

[32] Jessica SOME, **Les plans d'ajustement structurel : succès et échecs**, sur le site : http://les-yeux-du-monde.fr/histoires/15091-les-plans-dajustement-structurels , publié le 30 septembre 2013, date d'accès : le 10/06/2017.

[*] PNDA : le plan national de développement agricole.

[33] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ولاية قسنطينة: 2000-2005 -تقييم ونتائج**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2005-2006، ص.7.

[34] إيمان شعابنة، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد** الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 16 جانفي 2017، ص.308.

[35] **نفس المرجع السابق**، ص313.

[36] **نفس المرجع السابق**، ص.313.

[37] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

[38] مراد علة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

[39] **نفس المرجع السابق.**

[40] **نفس المرجع السابق.**

[41] **نفس المرجع السابق.**

[42] Mourad Boukella**, op cit.**

[43] **تراجع إنتاج الحبوب لموسم 2015-2016**، من موقع الخبر اون لاين، تاريخ النشر 3أكتوبر 2016، http://www.elkhabar.com ، تاريخ الاطلاع 2017/06/10.

[44] زيادة نسبية في انتاج الحبوب لسنة 2015، من موقع الإذاعة الجزائرية، تاريخ النشر2015/11/15، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151115/58327.html ، تاريخ الاطلاع 2017/06/10.

[45] سمية موري، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص.79.

[46] **GRACE A BOUTEFLIKA : L'Algérie est le seul pays qui n'a aucune dette !** sur le site du reflexion le quotidien national d'information, http://www.reflexiondz.net , publié le Samedi 12 Avril 2014, date d'accès 10/06/2017.

[47] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوابك، العدد 28، سنة 2001.

[48] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص. 100.

[49] حنان لعروسي، **خبراء في مجال الاقتصاد يجمعون: التعديلات الدستورية تبرز صحة الممارسة الديمقراطية في الجزائر**، الموقع الرسمي لصحيفة دنيا الوطن الالكترونية، تاريخ النشر: 2016/01/27، تاريخ الاطلاع:2016/04/01،
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/27/858094.html

[50] **نفس المرجع السابق.**

[51] **GRACE A BOUTEFLIKA : L'Algérie est le seul pays qui n'a aucune dette !,** Op Cit.

[52] Mourad Boukella, Op Cit, p.8.

[53] من موقع البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 2017/06/10.
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2015&locations=DZ&start=1960

[54] Mourad Boukella, Op Cit, p.8

[55] سميرة العابد، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص.77.

[56] **شعلال للإذاعة: انخفاض نسبة البطالة إلى 9.9 % في جويلية 2016**، موقع الإذاعة الجزائرية، تاريخ النشر: 2016/09/05 http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160905/87437.html ، تاريخ الاطلاع: 2017/06/10.

[57] Mourad Boukella, Op Cit, p.9.

[58] Ibid, p.10.

[59] **الصناعات الغذائية تبحث عن أسواق من «باب إيطاليا»**، المساء يومية جزائرية اخبارية ليوم 17 أفريل 2017، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2017 من الموقع http://www.el-massa.com/dz/index.php .

[60] **نفس المرجع السابق.**

[61] فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.233.

[62] **نفس المرجع السابق**، ص.233.

[63] خالد بوشارب، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي / حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

[64] حسين عبد المطلب الأسرج، **الأمن الغذائي العربي: العقبات والتحديات**، Munich Personal RePEc Archive MPRA، مصر، ماي 2012.

[65] أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر-الواقع والمأمول**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص.12-13.

[66] خالد بوشارب، **مرجع سبق ذكره.**